عرض بعنوان "الرؤيـــة المستقبليـــة لقطـــاع الزراعـــة.."

تقديـــم
د/ صالح حامد محجوب

تاريـــخ العـــرض
2025/08/30

الرؤية المستقبلية لتطوير قطاع الزراعة

ماذا ننتج وكيف ننتج في ظل مفهوم التنمية المستدامة لقطاع الزراعة

إعداد د.صالح حامد محجوب
مهندس زراعي

يلعب قطاع الزراعة دوراً محورياً في تحقيق الأمن الغذائي في كل دول العالم ، فالزراعة هي المصدر الرئيسي لإنتاج الغذاء ،فزيادة الإنتاج الزراعي يقلل من عملية الاعتماد على الاستيراد بالتالي يعزز من الاستقرار الغذائي في أوقات الازمات ، علاوة على ذلك فإن قطاع الزراعة يعتبر مجال مفتوح لاستيعاب الأيدي العاملة من خلال توفير فرص العمل للمواطنين مما يساهم في تحسين مستويات المعيشة وتقليل نسبة البطالة .

نستطيع القول إن لكل دولة من دول العالم خصائص زراعية تميزها عن غيرها من الدول ، وهذه الخصائص فرضتها الجغرافيا والبيئة وتجارب العاملين في هذا المجال ، فأغلب دول العالم تعاملت مع قطاع الزراعة على إنه مصدر من مصادر الدخل القومي ، وعملت على تشجيع الميزة النسبية لإنتاجها الزراعي ، لذا يجب علينا الاستفادة من تجارب الأخرين في هذا المجال والبحث عما نتميز به زراعيا حتى نخلق بديلاً للنفط وأن لا يكون اقتصادنا مرهون بتصدير سلعة واحدة لذا على متخذ القرار الزراعي في ليبيا أن يأخذ في الاعتبار التحديات التالية:

1-عمل قاعدة بيانات لكل ما يخص قطاع الزراعة حتى تكون داعمة لمتخذ القرار

2- تشكيل لجنة من الخُبراء لتقييم كافة المشاريع الزراعية القائمة ومعرفة جدوى استمرارية بقائها .

3- يجب أن يكون اهتمام قطاع الزراعة بالأجهزة والمراكز التي تقدم المشورة الفنية والخدمات للمزارع و التي لا يستطيع المزارع القيام بها لوحده مثل (مركز الصحة الحيوانية ، ومركز الوقاية ، ومركز مكافحة الجراد ، والإرشاد الزراعي ، ومشروع تنمية المراعي والمحميات الطبيعية ، ومكافحة التصحر وإدارة اللجان الفنية مثل لجنة الأدوية البيطرية ولجنة المبيدات الزراعية والمصرف الزراعي والشرطة الزراعية).

4- ترفع عن كاهل قطاع الزراعة كل المشاريع الإنتاجية مثل مشاريع النخيل والزيتون ومحطات الدواجن والأبقار والمشاريع الاستراتيجية المنتجة للحبوب، على أن يتم طرحها للاستثمار ضمن شروط مشجعة للمستثمر ، وتكون وزارة الزراعة كجهة مشرفة على سير الأعمال فقط ولها الحق في تغير المستثمر في حالة الإخلال بشروط التعاقد

.

مشاريع النخيل والزيتون

1-مشروع اللود الزراعي يمتد على مساحة 250 ألف هكتار من بُنجيم إلى ودّأن تم زراعة 350 ألف فسيلة نخيل ، 800 ألف شتلة زيتون.

2-مشروع الصحابي الزراعي ويحتوي على 190الف نخلة و148الف شجرة زيتون

3- مشروع مزارع الواحات ويحتوي على 300الف زيتون وحوالي 450الف نخيل تم توزيعه على مواطني مناطق جالو واجخرة و أوجلة

التوسع الطبيعي لمزارع النخيل

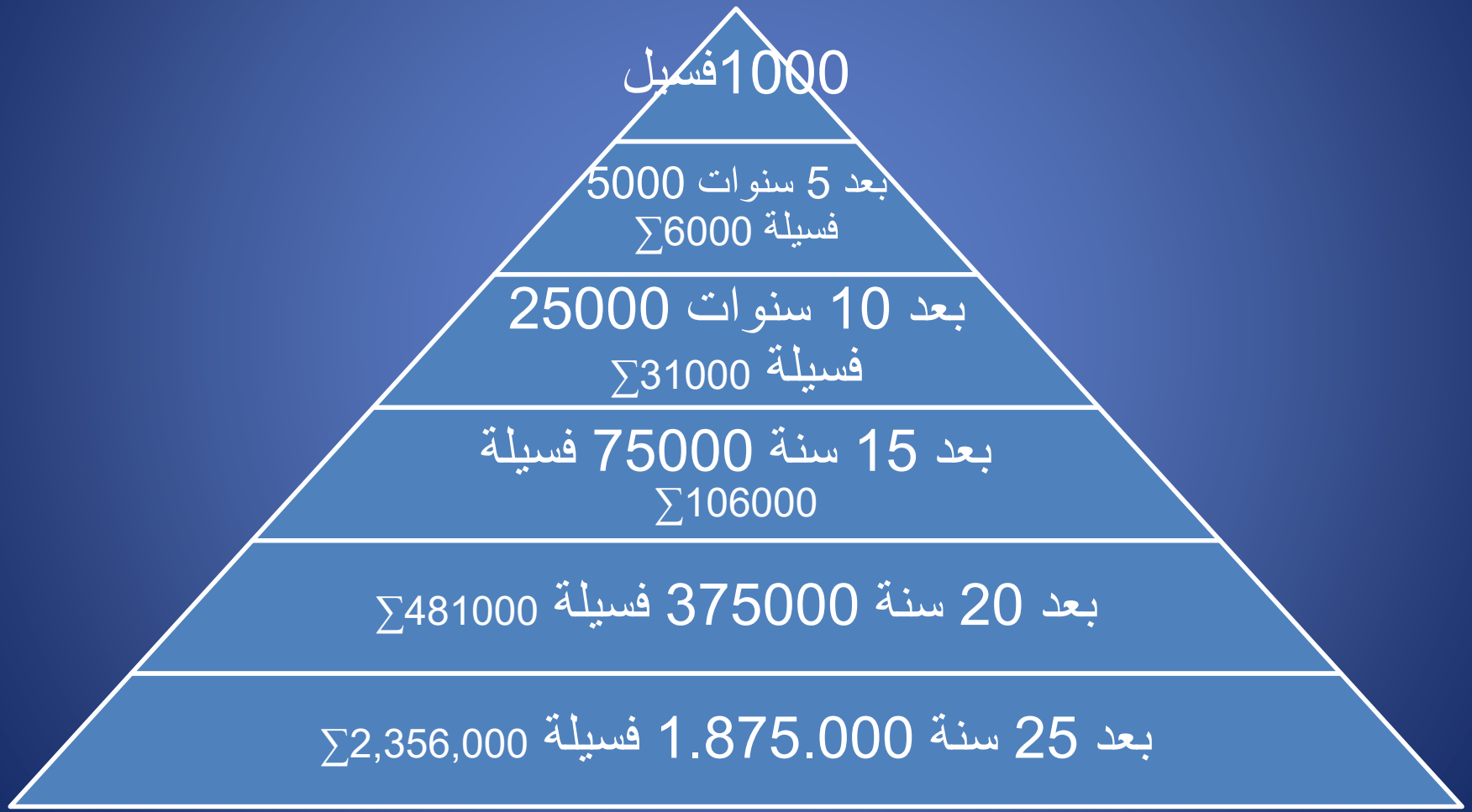

فائض إنتاج فسائل النخيل في مناطق الواحات

مشاريع الدولة تتدهور في حالة غياب الدولة

7- تقسم ليبيا إلى مناطق زراعية حسب المنتوج الزراعي الأوفر لتلك المناطق وعلى وزارة الزراعة ووزارة الاقتصاد تشجيع ودعم الخصوصية في إنتاج المناطق .

مثل (إنتاج الطماطم و التمور في الواحات ، البصل والثوم في منطقة تازربو، الحمضيات واللوز والزيتون في المناطق الغربية ،التفاح والرمان في الجبل الأخضر، العنب والتين في منطقة الزويتينة وما حولها والحبوب في سهول المرج، ونجد الحبوب والتمور والمانجو في الكُفرة وسبها)وهكذا تتخصص بعض المناطق بإنتاج أصناف معينة ، وعند الإنتاج يتم توزيعها على بقية مناطق ليبيا من خلال شركات التسويق الزراعي .على الأقل بهذه الإستراتيجية نضمن الأمن الغذائي النسبي من بعض السلع الزراعية ونعمل على تقليل وارداتنا منها .

إنتاج المانجو في الكُفرة

أشجار زيتون زرعت قبل مئات السنين و تسمى بالزيتون الفرعوني بمنطقة مسلاته

الزراعات الحديثة لأشجار الزيتون جهاز استثمار مياه النهر الصناعي
في منطقة ترهونة من 1250-1650شجرة في الهكتار متوسط الإنتاج يبدأ
من 6كيلو ويتزايد بزيادة العمر حتى يصل20 كيلو للشجرة

8- الوضع الزراعي ليس قاتماً كما يراه البعض، ليبيا لديها الميزة النسبية في إنتاج وتصدير ثلاث سلع وهي (زيت الزيتون و التمور والأسماك)

وهذه السلع لا تحتاج منا إلا القليل من العمليات التسويقية حتى نصدرها وبجودة عالية .

فالمنتجات البحرية مثل(الأسماك والقشريات والرخويات) سواحلنا غنية بهذه المنتجات ولم تتعرض للصيد الجائر كما في سواحل الدول المجاورة لنا ولا ينقصنا في هذه الصناعة إلا إجبار الصيادين على تعليب المنتجات البحرية على الأراضى الليبية ويمنع بيعها في عرض البحر ، وهذا يوفر فرص عمل للشباب الليبي في عمليات الفرز والتعليب .

والسلع الأخرى هي زيت الزيتون والتمور أسوة بالجارة تونس حيث إننا ننتج كميات ذات جودة عالية من هذين النوعين ، ولا ينقصنا إلا عمليات تسويقية متمثلة في (الفرز والتعليب) والبحث عن أسواق خارجية للتصدير ، وهنا يأتي دور وزارتي الصناعة في العمليات التصنيعية ووزارة الاقتصاد في الترويج والبحث عن أسواق خارجية ، ويقف دور وزارة الزراعة عند نضج المنتوج الزراعي ،والدور الباقي على وزارتي الصناعة والاقتصاد .

9- يجب على وزارة الاقتصاد والزراعة تحديد الكميات المنتجة من خلال تحديد المساحات المزروعة مسبقاً للمزارع ، على أن تتحمل الدولة الخسائر التي قد يتكبدها المزارع نتيجة لوفرة الإنتاج الزراعي وعدم قدرته على تسويق منتوجه .

موسم إنتاج الطماطم في منطقة الواحات في ظل عدم قدرة الفلاح على تسويق إنتاجه

10-العمل على خلق صناعات غذائية جديدة تعتمد على عمليات التجميد في حالة فائض الانتاج

إنتاج التمور في الواحات

تمور مستوردة من مصر

تمور مستوردة من مصر

11-على وزارة الاقتصاد إصدار اللوائح والقرارات التي تحمي المنتوج الزراعي الليبي من خلال رفع التعرفة الجمركية للواردات الزراعية أثناء وفرة الإنتاج الليبي ، أو منع دخول السلع الزراعية أثناء وفرتها في ليبيا أسوةً بدول الجوار .

12-العمل على تشجيع زراعة أشجار الزيتون في الساحل أسوة بدول حوض المتوسط وأشجار النخيل في الواحات والجنوب ، وعمل قوانين وضوابط تحمي هذين النوعين ، لأننا نسعى إلى إيجاد بدائل للنفط في الحصول على العملة الصعبة.

أقرب إنتاج زراعي ليبي للتصدير هو زيت الزيتون والتمور

أغلب إنتاجنا من الزيت يتم تعليبه في عبوات غير مناسبة تجاريا

تعليب حديث ومقبول تجاريا

13-انطلاقاً من أن المياه هي ثروة وطنية وهي أساس التنمية باعتبارها مورد طبيعي ومهم يجب المحافظة عليها وحمايتها وأن الوضع المائي حرج ولا يواكب مستهدفات التنمية حيث أن كمية المياه المتجددة حوالي 650مليون متر مكعب سنويا تغذي المناطق الشمالية وأن كمية السحب أكثر من كمية التغذية مما يؤدي إلى تداخل مياه البحر، لذا يجب علينا توفير بدائل غير تقليدية في توفير المياه كتحلية مياه البحر ومعالجة مياه الصرف الصحي على الأقل في عمليات ري المسطحات الخضراء

14-هناك العديد من الأحواض المائية الجوفية ، منها المشتركة مع دول الجوار مثل حوض الحماده وهو بين (ليبيا وتونس والجزائر) ، وحوض مرزق بين (ليبيا وتشاد والنيجر)، وحوض الكفرة وهو بين (ليبيا وتشاد والسودان ومصر) وحوض السرير (بين مصر ليبيا)

بينما الاحوض الخاصة بليبيا هي
حوض السرير ،وحوض الجبل الأخضر وحوض الجفارة ومن أجل إتباع سياسة التنمية المستدامة للمياه فيجب علينا العمل على التقليل أو الحد من استهلاك المياه الخاصة بنا والعمل على استخدام الخزانات المشتركة أسوة بدول الجوار التي تشترك معنا في استغلال المياه الجوفية المشتركة بيننا ، فنجد كل من السودان ومصر بالرغم من امتلاكهم لنهر النيل إلا أنهم أقاموا عدة مشاريع زراعية في المنطقة القريبة من الحدود بيننا وبينهم وذلك لوفرة المياه الجوفية فيها .

15-إعادة جدولة أولويات أهداف مشاريع أجهزة استثمار مياه النهر الصناعي، حيث كانت النسبة المخصصة للزراعة حوالي 70% والباقي 20% للشرب و10% للصناعة ،ونتيجة لزيادة الطلب على مياه الشرب أصبحت 81% للشرب ،19% للزراعة و لذلك يستحسن زراعيا توظيفها في المزروعات التي لا تحتاج إلى ري باستمرار وهي زراعة أشجار الزيتون وتوزيعها على مُلاك الأراضي ، وفي نفس الوقت لدينا ميزة نسبية في زراعتها وأن الموروث من هذه الأشجار قل إنتاجه بسبب كبر سنه أو تم تحويل مزارع الزيتون إلى أراضي سكنية ، لذا يجب الاهتمام بزراعة أصناف جديدة وتوظيف الجبال بعمل مدرجات زراعية في المناطق المطرية .

16-العمل على تشجيع الشباب على الهجرة العكسية من خلال استحداث مناطق زراعية في مناطق وفرة المياه

17-إنشاء مشاريع وشركات خاصة بالقوات المسلحة

العسكري في أثناء السلم يعتبر في وضع بطالة مقنعة ، لذلك وأسوة بدول مثل مصر والصين ، أنشأت العديد من المشاريع الزراعية التي تدار من قبل القوات المسلحة ، لذا فإن هذه الحدود المترامية الأطراف تحتاج إلى من يحرسها و يستخرج خيراتها ،وهذه العملية لا تحتاج إلا لقليل من التنسيق وذلك بإضافة بعض المواد الزراعية للكليات العسكرية حتى يلم العسكري ببعض مبادي وأسس الزراعة .

18-العمل على توجيه القروض الزراعية بحيث تخدم أهداف الرؤية المستقبلية لوزارة الزراعة ،وفق الميزة النسبية لكل منطقة، و على أن يتم تحديد سقف معين لقيمة كل نوع من أنواع القروض ، و هنا يجب أن يكون هناك توجيه لنوع القرض و أن يعطى للمهنيين في المجال ، وعلى أن يتم تقييم هذه القروض بين فترة وأخرى ومعرفة القيمة المضافة المتحصل عليها من هذه القروض

ويمكن تحديد القروض كمايلي على أن تعطى للمهنيين.

1- قروض لإنشاء مشاتل الفاكهة .

2- قروض لإنشاء مشاتل الزيتون فقط .

3- قروض لإنشاء معامل زراعة الأنسجة.

4- قروض لاستجلاب معاصر الزيتون .

5- قروض لاستجلاب معامل تعليب زيت الزيتون والتمور

6- قروض لإنشاء شركات صغيرة تهتم بتوابع إنتاج التمور وزيت الزيتون وذلك لخلق فرص عمل للشباب

7- قروض لإنشاء شركات صغيرة تهتم باستقبال المنتجات البحرية من حفظ وتعليب .

19-الاهتمام بلجان المبيدات والأدوية البيطرية وذلك من أجل التحكم بواردات الأدوية والمبيدات

20- يجب إيقاف دعم أعلاف مربي الحيوانات وتوجيه هذا الدعم في إنشاء حقول تنتج أعلاف تباع بسعر التكلفة وهذه الحقول يجب أن تكون في مناطق وفرة المياه.

21- على مركز البحوث الزراعية الاهتمام بالبحوث التي تضع حلول للمشاكل التي تواجه قطاع الزراعة وبصورة مستعجلة مثل المشاكل التي تعيق زيادة الإنتاج والمتمثلة في الإصابات الحشرية (سوسة النخيل ، و ذبابة الزيتون) و البحوث المتعلقة بموت أشجار الغابات .

22-من أجل تحقيق الاستدامة للموارد الطبيعية وتعزيز الأمن الغذائي فإن المقترحات السابقة الذكر ستكون بلا فائدة إذا لم يواكبها بناء القدرات والتعليم العالي والتقني وتوسيع المعرفة وزيادة الوعي ومن هنا أدعو القائمين على كليات الزراعة بضرورة توحيدها والعمل على تواجدها في ثلاث مناطق فقط هي (طرابلس والبيضاء وسبها) لما لها من أثر علمي في توحيد إمكانياتها المعملية والمكتبية و أثارها الاجتماعية على الخريج حيث تعمل على تقليص الفجوة بين أبناء الوطن الواحد ، والعمل على إقفال الكليات الجديدة لقلة إمكانياتها والتي أدت إلى ضعف مخرجاتها .

السيدات والسادة الحضور

نحن على يقين إن شاء الله بإتباع هذه .
الخطوات سوف نضع إمكانيات ليبيا الزراعية
على المسار الصحيح بحيث نعرف ماذا ننتج
وأين ننتج وكيف نقلل من تكاليف إنتاجنا ، .
وأن لا نضع مورد طبيعي تتميز به بلادنا
تتلاعب به أيادي العابثين

شجرة زيتون أصبحت شجيرة زينة في حديقة وزارة الزراعة

شكراً لإتاحة هذه الفرصة لتوضيح رؤيتنا المستقبلية لقطاع للزراعة في ليبيا